

لعودة وإعادة تكامل النازحين في إثيوبيا العظمى (غرب إثيوبيا وشرق إثيوبيا وبحر الجبل) ولايات النيل الأزرق، وهي مناطق عودة للاجئين، لضمان أن العودة متواصلة وتقع بأمان وإجلال.

المتحدة للاجئين على تنفيذها بالاشتراك مع المجتمعات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان وتم التخطيط للكثير والكثير من المشاريع وبتكلفة كلية تقدر بنحو ٢٨ مليون دولار أمريكي.

الصعب جدا نيل السلام إذا كان الجميع فقراء ولو لم يكن لدى الناس ما يكفي قوتهم ولم يكن للأطفال مدراس.

لقد حقق نجاح استنتاج بعثة التقييم المشتركة وتبنيها لتقريرها في أواسل والتعهدات السخية بتقديم الدعم المالي أملا كبيرا وتفاؤلا في أوساط شعب السودان وخاصة النازحين منهم. لقد ألفت عملية بعثة التقييم المشتركة الأساس لإعادة التكامل والتنمية على المدى البعيد. وتعلن النسخة المنقحة لخطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ عن الدعم الماس والفوري الذي يحتاجه النازحون واستقبال المجتمعات في مناطق النزوح في الطريق إلى مناطق العودة وفي الطريق إليها. ومع ذلك يظل الاسترداد والتنمية والتدخل الإنساني على نطاق واسع له الأولوية، وأي تأخير في تنفيذ الإجراءات التي أوصى بها تقرير بعثة التقييم المشتركة يمكن أن يكون ذو معان ضمنية إذا لم يرى الشعب الثمار الحقيقية للسلام، وإذ لم يستطع النازحون العودة إلى ديارهم. وسيكون هذا خطوة إلى الخلف لكل من التنمية والسلام.

ومع ذلك فإن فعاليات وموارد المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين محدودة والتحديات هائلة. وفي حديث مع أهالي القرى في جنوب السودان وعد المفوض السامي "بإعلام رؤساء الأناض الأغباء" في العالم أنه يحب عليهم فعل المزيد ولكنه حذر أيضا قائلا "نحن لا نملك المال لتقديم المساعدة لكل ما تحتاجون"، وقد خطت رابطة واضحة بين مساعدة التنمية والنمو الاقتصادي والسلام. وقال رئيس الوزراء البرتغالي السابق "لو أردنا أن يكون الأوغنديين في أوغندا والسودانيين في السودان والبرتغاليين في البرتغال، يجب علينا إيقاف الحرب. ولكنه من

وفي بعثة جديدة إلى المنطقة، أكد المفوض السامي أنطونيو غاتيريس لممثلين للاجئين السودانيين البالغ عددهم ٦٦ ألف لاجئ في مخيم كاكوما للاجئين في كينيا على أن العودة ستكون طوعية تماما. ولخص أمامهم الإجراءات التي يتخذها المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين ليحضر لعودتهم في محاولة منه لحثهم على العمل مع سلطات سودانية جديدة في الجنوب لتعزيز السلام. وتشمل هذه الإجراءات على إعمار المدارس ونزع الألغام من الطرق وإعادة إعمار المنشآت الصحية واستعادة خدمات المياه وبناء قدرات المؤسسات المحلية وتدريب الهيئة القضائية والشرطة والعالميين المدنيين الآخرين في مجالات حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والمبادئ المرشدة في مجال النزوح الداخلي. وحتى الآن يوجد أكثر من ١٠٠ مشروع إعادة تكامل للمجتمعات يعمل المفوض السامي للأمم

## حقيقة العودة: النازحين داخليا في دارفور

### بقلم ماتياس لا روت

بالرغم من القلق المستمر الذي يحيط بالنازحين داخليا، إلا أنهم بدأوا بالعودة إلى منازلهم في دارفور، وبناءً عليه قد يكون على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والوكالات الأخرى الذين شاركوا في مساعدتهم وحمائيتهم، الالتزام بتطبيق بمبادئ الطوعية والأمان والكرامة.

على منطقة الحدود التشادية. وبحسب ما استطاعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتابعه، فإن معظم حركات العودة أثبتت نجاحها.

رد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على عودة النازحين داخليا

بالرغم من أن أولئك العائدين بحاجة ملحة للحصول على مساعدة إنسانية، إلا ان قرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلق بمساعدة هؤلاء العائدين أثار الكثير الانتقادات في البداية خوفاً من أن مثل هذا القرار سيخلق توقعات خاطئة بين النازحين داخليا حول جدوى عودتهم الى مناطقهم الأصل. ولا يعتبر هذا القلق غير مبرر تماماً، لأنه نتيجة لأهم مبادئ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تدعو الى حق الاختيار

"دارفور قد تكون منطقة قتال أقل نشاطاً عما كانت عليه منذ سنة، ولكن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة بشكل متكرر، حيث استبدلت هناك المعركة الحقيقية ببينة مختنقة من كثرة التخويف والخوف للذات تنيرهما الميليشيات القابضة هناك". وحتى إذا كان التزام الأطراف المشتركة نحو إحفاق سلام حقيقي إلا ان عمليات تخفيف وطئة الحرب وإحلال الصلح وإعادة البناء ستكون طويلة.

ومع كل ذلك عاد مؤخراً عدد قليل من النازحين إلى قرأهم، تحت ظروف خطرة أحياناً، حاملين معهم أملا في إعادة بناء حياتهم. وجاءت بعض حركات العودة هذه نتيجة لاختلاف الطبيعة المحلية من مركز القرية إلى المستوطنات البعيدة بالرغم من وجود بعضهم على مسافات بعيدة داخل او بين المناطق الثلاثة لإقليم دارفور. وقد ظهرت بعض الحركات أيضًا

في الخامس من تموز/يوليو ٢٠٠٥، وقعت الحكومة السودانية إعلان مبادئ حل النزاع السوداني في دارفور مع حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ذات القاعدة الجماهيرية الأصغر. وبالرغم من أن هذه الخطوة تعتبر قطعاً أكثر الإجراءات الواقعية التي اتخذت حتى الآن نحو إحلال السلام، إلا أنه ما زال هناك تشكك نحو الطرق التي سيتبرج من خلالها هذا الالتزام المبدئي على أرض الواقع.

في دارفور، ما زال النازحين داخليا يعانون من أشكال العنف والاعتصاب، والعمالة الإجبارية واستغلال الأطفال والسرقة والتوتر للحصول على الموارد النادرة. وتبين أن وجود شرطة الاتحاد الإفريقي المدنية ساهم في حدوث تحسن نسبي على الوضع الأمني ولكن الوضع يبقى غير متوقع بل ومقلب. وأفاد تقرير الأمين العام الصادر في ١٨ يوليو ٢٠٠٥ حول قضية دارفور أن

المراحل المختلفة للعودة ونوع الأنشطة التي ستتطوي عليها هذه المشاركة.

هناك حاجة في كل مرحلة لوجود قائمة من المعايير التي يجب تعديها قبل دعم عملية العودة. إلا أن مثل هذه المعايير تحتاج إلى الإرشاد من خلال تحقيق الشروط اللازمة لتنفيذ عملية العودة أي بضمان الأمن الجسدي والقانوني والمادي. ويمكن للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تساعد في مناطق العودة في الأماكن التي يمكن للنازحين داخلياً العودة من خلالها بشكل طبيعي، إذا كان الدخول إليهما ممكناً. ويمكن أن تسهل عملية العودة بفاعلية حال الحصول على معلومات كاملة ومحددة عن النازحين داخلياً، حتى إذا لم تطلب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ذلك، في الواقع، ولكنها طريقة آمنة تضمن عودة المعظم بسلامة. وسيتم الترويج لعملية العودة فقط عند اعتماد الشروط التي تسهل طريق العودة بأمان وبكرامة.

يجب أن لا ننظر إلى القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي لتسهيل أو الترويج للعودة دون أخذ كل العوامل الأخرى ذات العلاقة في عين الاعتبار، ولكن يجب أيضاً أن توضيح هذه القرارات والتأكد من فهم كل الممثلين، بما فيهم النازحين داخلياً أنفسهم، لها. وقد يخلق الفشل في هذه المهمة انطباعات خاطئة عن شروط للعودة والتي بالتالي تنتج عن مخاطرة بطبيعتها الطوعية.

ماتياس لا روت هو المسؤول القانوني في قسم الحماية الدولية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف. الآراء التي يعبر عنها في هذا المقال شخصية ولا تعكس بالضرورة آراء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة. البريد الإلكتروني: [lerutte@unhcr.ch](mailto:lerutte@unhcr.ch).

1. [www.africa-union.org/DARFUR/](http://www.africa-union.org/DARFUR/)

2. [http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/](http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/PDF/N0042317/17/4237/GEN/N00.pdf?OpenElement)

3. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/publ/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/publ/opendoc.pdf?tbl=PUBL&id=3bfe68d32)

4. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

5. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

6. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

7. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

8. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

9. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

10. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

11. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

12. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

13. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

14. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

15. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

16. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

17. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

18. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

19. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

20. [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=3ccfe52c4)

وجود أسباب أخرى خلف رغبة الفرد في العودة، مثل لم شمل العائلة. وتعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن جوهر عملية الترحيل التطوعي يكمن في العودة بكرامة وضمن ظروف معقولة، وقانونية ومادية آمنة.

ولن تكون العودة أمر سهل في أجواء مليئة بالعنف المستمر أو ضمن الانهيار العام المستمر للقوانين والنظام، لذا يجب على السلطات، إضافة إلى دعم المجتمع الدولي عند الضرورة، تأمين بعض الضمانات الخاصة بالأمن الجسدي. كذلك يجب أن يشمل الأمن القانوني إزالة الحواجز القانونية والإدارية أمام عودة النازحين، إضافة إلى إعلان العفو العام وتقديم المساعدة في ترميم المباني السكنية، والأراضي وتأمين حقوق الملكية. من جهة أخرى ينطوي الأمن المادي على توفير الوسائل والخدمات الأساسية للعيش، مثل توفير ماء صالح للشرب، والمرافق الصحية والتعليم.

وحتى يتمكن النازح داخلياً من اتخاذ قرار حر، يجب أن يكون قادراً على الحصول على أحدث المعلومات وأكثرها موضوعية ودقة حول الوضع الحقيقي في مناطق العودة. وفي أحسن الأحوال، ستكون هناك هيئات لمراقبة عملية العودة بمجرد بدنها، وذلك لجمع المعلومات للعائدين المحتملين وتقييم الحاجات وحماية حقوق العائدين.

و قد تتضمن العوامل الدافعة - أكثر من كونها جاذبة - للنازحين داخلياً التي تدفعهم للعودة عوامل التخوف، أو مسببات تشجعهم على المغادرة أو عوامل ضغط أخرى غير ضرورية. ومن بين أهم العناصر في توضيح الإحساس بالطوعية هو وضع وحالة الشخص المقيم في منطقة اللجوء. وقد يقرر النازح العودة إذا لم يحصل على أي نوع من الحماية، أو إذا لم يجد هناك أي احترام لحقوقه، ولكن هذا القرار لن يكون اختياراً حر. إضافة لذلك، يجب ألا نتغاضى عن كمية الضغط الذي تلقيه الجماعة على الفرد.

وفي الواقع، لا يمكن تعريف مفهوم الكرامة بوضوح، فهو يختلف من ثقافة لأخرى، لذا يجب عدم بناء التخمينات حول هذا المفهوم. ولكن هناك طريقة تضمن مرافقة المشاركة الفعالة للنازحين داخلياً مع تطبيق شروط المحافظة على الكرامة.

### مراحل الترحيل

صنفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مراحل العودة المختلفة إلى: عودة تلقائية، وعودة مسهلة، وعودة مدعومة. ومن الضروري هنا أن تحدد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - وأي ممثلين آخرين عن الهيئات الإنسانية المشاركة في المقابل - بوضوح الظروف التي سيعملون ضمنها في

والأمان والكرامة، إضافة إلى المحافظة على الفرق الواضح بين عمليتي التسهيل والتشجيع والإصرار على وجود الشفافية الكاملة.

وتمتلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خبرة كبيرة في كل جوانب الترحيل التطوعي، وقد طورت المفوضية إطار عمل أساسي لكل عمليات الترحيل. إلا أن الالتزام نحو هذه المقاييس كان من التحديات التي واجهتها، ليس بسبب المبادئ نفسها - المثبتة بشكل واضح ومحكم في قانون حقوق الإنسان - ولكن لأن حركات الترحيل تتأثر في الواقع بالقوى السياسية. ويمكن النظر إلى الترحيل كدليل على الاستقرار السياسي في مناطق الأصل، إضافة إلى أنه يقلل من الأعباء الملقية على كاهل المناطق المستضيفة، وقد يكون ببساطة خيار أرخص من الاستمرار بتقديم المساعدة في مناطق اللجوء. لذا يمكن اعتبار خيار الترحيل أفضل الحلول التي يمكن تقديمها من كلا المناطق الأصلية والمهاجرين، إضافة إلى الدول الداعمة. وستعمل القواعد الإرشادية للنزوح الداخلي، إذا طبقت بشكل مناسب، على حماية الأفراد من تجربة الترحيل السريع، أو غير المنظم جيداً أو حتى الترحيل الإجباري. ويكرر المبدأ ٢٨ المقاييس الأساسية المستخدمة في ترحيل اللاجئين: الطوعية في العودة، ضمن ظروف آمنة وبكرامة. ويأتي التحدي الكبير في إعداد هذه المقاييس للتطبيق.

### القواعد الإرشادية في التطبيق

يعتبر مبدأ الطوعية، في حماية اللاجئين، من المبادئ الجوهرية الممتدة على نطاق واسع في قضية الترحيل، وهو أيضاً أفضل ضمان لعدم حدوث الإعادة القسرية. بعيد عن كون الطوعية هي فقط عكس الإكراه، فهي تمثل قدرة الفرد على التأكد من أن الظروف التي دعت إلى مغادرة أرضه لم تعد موجودة، أو على الأقل ليست موجودة لدرجة تدفعه لطلب الحماية في مكان آخر. وهذا أيضاً مطلب عملي، لأن العودة الطوعية يجب أن تكون عودة دائمة.

وتعتبر قضية الوصول بالنسبة للنازح مطلباً رئيسياً لضمان إحساسه بالطوعية. وبالرغم من أن قرارات الهروب يمكن أن تتخذ كرد على الحركات الجماعية، إلا أن قرار العودة قد يكون قرار جماعي أيضاً، لذا يجب أخذ الفرد بحد ذاته في عين الاعتبار عند تقييم جانب الطوعية. ويجب فهم السبب الأساسي الذي يدفع الفرد للبدء في الرحلة وذلك للتحقق من المدى الذي توقفت فيه الأسباب عن التواجد أو على الأقل تطورت إلى حد ما يبرر قرار العودة.

وحتى نحصل على شرط الطوعية، يجب أن يكون العامل المؤثر للعودة هو عامل جذب إيجابي نحو بلد الأصل، بدلاً من ضغط موجود في منطقة اللجوء. ويتطلب هذا عادة إجراء تحسين على ظروف البلد الأصل، بالرغم من أن احتمالية